

إصلاح المنظومة التربوية بين البعد التاريخي وتحديات العولمة (الجزائر نموذجا)

ملخص _____ لكل خضر / جامعة الجزائر

تقوم هذه الدراسة على تناول الإصلاح التربوي في أحد أهم أبعاده ألا وهو البعد التاريخي، وإذا اعتبرنا عملية الإصلاح عملية شاملة تقوم على ثلاثة أبعاد أساسية هي البعد التاريخي والبعد التنظيمي والبعد البيداغوجي، وإذا ربطنا هذه الأبعاد بالتحديات المختلفة للعولمة نحوها، فإننا نعتبر من الضروري دراسة مختلف هذه التحديات، واختيارنا للبعد التاريخي لا يعني بحال من الأحوال التقليل من أهمية وشأن البعدين الآخرين، وإنما منبعه الأساسي هو أن الإصلاح التربوي كما يقر بذلك أغلب علماء التربية المقارنة خاصة سادلر وهانس لا بد أن يكون منسجما مع التاريخ، وأن العولمة في تحدياتها الكبرى تجعل التناول العميق لعملية الإصلاح أمرا لا مفر منه ليحدث التكامل الحقيقي والفعال بين مختلف الأبعاد، وهذا ما سنحاول إبرازه من خلال تناول هذا الموضوع عبر المحاور الرئيسية التالية :

مفهوم الإصلاح التربوي وشروطه، إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر، مفهوم البعد التاريخي ومكوناته، مفهوم العولمة وتحدياتها، مكانة البعد التاريخي في إصلاح المنظومة التربوية، البعد التاريخي وتحديات العولمة.

مقدمة :

إن واقع الصراع الحضاري يؤكد يوما بعد يوم أن العولمة ليست خدمة مجانية تقدمها الدول المسيطرة حضاريا للدول النامية، بل هي عملية هادفة ذات أبعاد تنافسية، تبسط من خلالها تلك الدول سيطرتها الكاملة، ليس في مجال الإبداع العلمي والتكنولوجي فحسب، بل في مجال أوسع يشمل العوامل المادية والعوامل المعنوية، وبهذا المعنى فإن الدول النامية قد تفقد حتى أخص خصوصياتها إذا أهملت تحصين كيائها الاجتماعي بنظام تربوي فعال يجمع في نفس الوقت بين المحافظة والتجديد، بين الأصالة والإبداع وبين الاستفادة والمنافسة .

إن المحافظة على خصائص أي أمة وحماية كيائها الحضاري من الذوبان، يستدعيان بالضرورة توظيف تلك الخصائص واستثمارها في عملية الإصلاح التربوي حتى لا تبقى هذه العملية مقتصرة على المجالات التقنية المتمثلة في البعدين البيداغوجي والتنظيمي، بل لا بد أن تتعداهما إلى بعد آخر نراه في غاية الأهمية ألا وهو البعد التاريخي . وإذا ما تم خوض الإصلاح التربوي بمراعاة البعد التاريخي، فإن مواجهة تحديات العولمة تكون أسهل، وبالتالي تتحقق الاستفادة منها دون أي تهديد للانتماء الحضاري . وهذا ما يجعل الإصلاح التربوي يسير في الاتجاه الصحيح لتحقيق تطور ورقي المجتمع من خلال التفاعل الذي يتحقق بين مختلف فئات المجتمع والمشروع الإصلاحي . وسنحاول من خلال هذه الدراسة أن نتناول مختلف التحديات التي تفرضها العولمة، وأهمية البعد التاريخي في مواجهة هذه التحديات من خلال العناصر التالية :

مفهوم الإصلاح التربوي وشروطه، الإصلاح التربوي في الجزائر، مفهوم البعد التاريخي ومكوناته، مفهوم العولمة وتحدياتها، مكانة البعد التاريخي في إصلاح المنظومة التربوية، البعد التاريخي وتحديات العولمة .

1 - مفهوم الإصلاح التربوي

يعرف الإصلاح التربوي بأنه : " أية محاولة فكرية أو عملية لإدخال تحسينات على الوضع الراهن للنظام التعليمي سواء كان ذلك متعلقا بالبنية المدرسية أو التنظيم والإدارة أو البرنامج التعليمي أو طرائق التدريس أو الكتب الدراسية

"وقد يتخذ الإصلاح نسبا معينة فقد يكون : " عاما أو خاصا، شاملا أو جزئيا، دائما أو مؤقتا، طويل الأجل أو قصير الأجل " (مرسي ، 1996).

وبهذا فإن عملية الإصلاح هي معالجة علمية ومتأنية لمختلف المشاكل الطارئة والكامنة والمؤثرة في صيرورة النظام التربوي، وهو بهذا لا يكتفى بالمعالجة السطحية للمشاكل التربوية، بل ينبغي كلما استدعى الأمر ذلك، أن يغوص في أعماق التكوين الخاص بالمجتمع ليكتشف عوامل أخرى قد لا تؤخذ في الحسبان ولكنها مع ذلك تؤثر تأثيرا بليغا في تحقيق الأهداف المرجوة.

فلا وجود لأي إصلاح ينطلق من الصفر، بل كل إصلاح هو جهد مدروس لمواصلة تنمية المجتمع. وكل نماذج الإصلاح تدل على هذا المعنى، فالغاء كل ما هو قائم وبناء نظام تربوي من لا شيء، هو عملية قد تعصف بكل الجهود التي بذلتها الأمة العربية في مسارها التاريخي الطويل.

إن ما ينبغي مراعاته في عملية الإصلاح هو مدى استجابة أي مشروع تربوي لمقومات الأمة ومتطلبات حاضرها وتطلعات مستقبلها، وبهذا فإن الإصلاح لا بد أن يكون ممتدا في التاريخ لتفادي التفاعل السلبي، مستجيبا لمتطلبات الحاضر ليعبر عن انشغالات حالية، متطلعا ومخططا لمستقبل زاهر حتى لا يكون ارتجاليا، متفتحا على مختلف التجارب العالمية حتى لا يكون منغلقا على ذاته، فالعولمة قد فرضت نفسها ولا بد من التعامل معها بالمحافظة على خصائص الأمة والاستفادة من أحسن التجارب العالمية. وبهذا يتحدد مفهوم الإصلاح التربوي بأنه تلك الجهود المبذولة والقائمة على الدراسة العلمية المنهجية لمختلف مشكلات المنظومة التربوية قصد تجاوز سلبياتها وتدعيمها بحلول جديدة بغرض تكييفها مع مختلف التغيرات الحاصلة على الساحة العربية والعالمية في مختلف المجالات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو تكنولوجية . . . دون الخروج عن الخصائص الحضارية للأمة العربية. وتجدر الإشارة في الأخير إلى ذلك التداخل السائد بين بعض المصطلحات مثل التجديد، التحديث، التغيير، ولا يسمح لنا المقام بالخوض في مختلف الآراء المدعمة لهذا المصطلح أو ذاك، ويكفي في ذلك أن هذه المصطلحات في مجملها ذات دلالة على الإصلاح .

2- شروط تجسيد الإصلاح التربوي

من الشروط الرئيسية لمباشرة أي عملية إصلاح للمنظومة التربوية، نجد تلك المبررات المنطقية الناشئة أساسا عن عجز كلي أو جزئي للنظام التربوي عن أداء الدور المنوط به في المجتمع. فلا وجود لإصلاح من أجل الإصلاح، وكأنه مزار يذهب إليه الناس في أوقات محددة، إن أي إصلاح يفرضه الواقع بمختلف مكوناته وخاصة ما يرتبط منها بأداء النظام التربوي ومدى تحقيقه لتطلعات المجتمع.

والمخططون التربويون يتابعون باستمرار مسار النظام التربوي، وهو الأمر الذي يجعلهم يدقون ناقوس الخطر كلما استدعى الأمر ذلك. ومن أمثلة ذلك ما وقع في الولايات المتحدة الأمريكية حيث صدر تقرير أعده خبراء تربويون في اللجنة الوطنية للنوعية في التربية في سنة 1983، وقد جاء في هذا التقرير الوصف الخطير التالي للمستوى التعليمي: "إن متوسط العلامات التي ينالها تلاميذ الصفوف العليا في معظم المسابقات المقننة هو اليوم أدنى مما كان عليه لست وعشرين سنة خلت". ويضيف التقرير أن حوالي 13% من الفتيان والفتيات في سن 17 ضعفاء في القراءة والكتابة والحساب إلى درجة يمكن اعتبارهم معها كأميةين وظيفيين، وهي الملاحظة التي يتشابه معها المردود التربوي في كل من فرنسا والاتحاد السوفيتي سابقا" (ملكوف، 1989). وبطبيعة الحال فإنه أمام تقرير عنوانه أمة في خطر، لا يمكننا أن نتوقع من دولة متطورة كالولايات المتحدة الأمريكية، أن تبقى مكتوفة الأيدي، فقد تعالت الأصوات المنادية بالإصلاحات، وهو ما تم فعلا تحت تأثير هذا التقرير، فكانت الموجة الأولى من الإصلاحات بين سنتي 1983-1986 ثم الموجة الثانية بين سنتي 1986-1990، ليتوج بالمشروع القومي للتعليم الصادر من الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش سنة 1991 بعنوان أمريكا 2000 إستراتيجية للتعليم. وقد امتد تأثير هذا المشروع حتى خارج أمريكا حيث لفت انتباه مختلف دول العالم إلى أهمية التعليم كإستراتيجية قومية لأقوى دولة في العالم (مرسي، 1993).

هذا هو تعامل الدول المتطورة مع منظومتها التربوية، إنها الوتر الحساس الذي يتأثر معه جميع أفراد الأمة من طبقة سياسية ونخبة فكرية وقاعدة شعبية. وستناول مبررات إصلاح المنظومة التربوية الجزائرية في العنصر المتعلق بالإصلاح التربوي في الجزائر.

فوجود مبرر للإصلاح نابع من ملاحظات ودراسات علمية أكاديمية شرط رئيسي للإصلاح التربوي، وبالإضافة إلى هذا الشرط، نضيف ثلاثة شروط لا بد من مراعاتها إذا أردنا تكميل عملية الإصلاح بالنجاح وهي :

أ - المنطلقات : وتتمثل في المبادئ والقيم والأعراف والتقاليد السائدة في المجتمع، تضاف إليها المعطيات الأساسية التي لا بد من أخذها بعين الاعتبار كالمعطيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ...

ب - الأهداف : وتتمثل في مآل المنظومة التربوية على المدى القريب والمتوسط والبعيد، وإن ربط الأهداف بالمنطلقات ليس مجالا للنقاش، ذلك أن المبادئ والمعطيات هي التي توجه المنظومة التربوية - باعتبارها أداة المجتمع في تكوين أفراده - نحو تحديد الأهداف التربوية بكل أصنافها.

ج - الوسائل : بعد تحديد الأهداف لا بد من توفير الوسائل الكفيلة بتحقيقها، وتتمثل هذه الوسائل أساسا في الموارد المالية والبشرية وفي الهياكل القاعدية والوسائل البيداغوجية والمناهج الدراسية الخاصة بكل مرحلة.

إن مختلف مكونات أي مشروع لإصلاح المنظومة التربوية لا بد أن تكون متفاعلة ومنسجمة في استراتيجية تربوية واضحة لا يعترضها غموض، ويتأثر مسار الإصلاح تأثيرا بالغا بالإستراتيجية المعتمدة، وذلك لكونه لا يشكل إلا أحد مكوناتها، والمنظومة التربوية تكون دائما في خدمة الإستراتيجية العامة لتطوير المجتمع، ولنا أن نسجل ثلاثة نماذج من الإستراتيجيات مرتبة حسب تحقيقها للتطور كما يلي :

أ - استراتيجيات واضحة : يرتبط نسق التكوين فيها بمختلف المعطيات الواقعية والمرجوة.

ب - استراتيجيات في طريق البناء : منشؤها الوعي بالإشكالية التكوينية، تنقصها شروط التجسيد في مجال مرحلي.

ج - استراتيجيات غامضة : تمتاز بالأنية والارتجالية، ينقصها التخطيط المدروس والتنفيذ المتقن والرؤية الواضحة لموقع المنظومة التربوية في إشكالية التغيرات الحاصلة في المجتمع، ودورها في الصراع الحضاري القائم على حسن توظيف مخرجاتها مستقبلا. ومن هنا فإنه إذا أرادت أية أمة أن تحتل المكانة المنوطة بها على الساحة

الدولية، فما عليها إلا أن تجعل استراتيجيتها التنموية واضحة، حتى يتم توظيف مختلف الأطراف المحققة لأي رقي اجتماعي منشود.

3 - الإصلاح التربوي في الجزائر :

شرعت الجزائر في إصلاحات تربوية عميقة مست مختلف الجوانب الهيكلية والبيداغوجية، وتعتبر هذه بمثابة الإعلان الرسمي عن نهاية التعليم الأساسي واستبداله بالتعليم القاعدي. وأهم ما يميز الإصلاحات الجديدة هو التغيير الهيكلي للتعليم، بحيث تم استبدال الأطوار الثلاث للتعليم الأساسي بمرحلتين؛ الأولى منهما هي مرحلة التعليم الابتدائي وتستغرق خمس سنوات بعدما كانت ست سنوات في السابق. والثانية هي مرحلة التعليم المتوسط وتستغرق أربع سنوات بعدما كانت ثلاث سنوات في السابق، كما تتميز هذه الإصلاحات بمراجعة شاملة وكلية لجميع المناهج الدراسية وفي كل المراحل من السنة الأولى ابتدائي إلى السنة الثالثة ثانوي، وتم في هذه المراجعة الاعتماد على مقارنة جديدة هي المقاربة بالكفاءات بدل المقاربة بالأهداف التي كانت معتمدة في البرامج السابقة. وتعتبر السنة الدراسية 2004/2003 السنة الأولى التي شرع فيها تطبيق الإصلاحات الجديدة إن على المستوى الهيكلي أو على مستوى المناهج الدراسية. ومن خلال الوثائق المتوفرة وخاصة منها المناهج الجديدة، فإننا نستنتج جملة من المبررات للشروع في تنفيذ هذه الإصلاحات على النحو التالي:

مواكبة التغيرات الحاصلة في الجانب البيداغوجي خاصة ما يتعلق منها بمقاربات بناء المناهج.

الحاجة إلى تصميم مناهج جديدة تحقق الحاجات الجديدة للمجتمع خاصة مع التغيرات التي حصلت على كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ضرورة الانفتاح على العالم بحكم التغيرات الحاصلة في العلاقات مع الآخر خاصة مع بروز العولمة ووسائل الاتصال الجديدة من إنترنت وفصائيات وغيرها. أما الغايات التربوية الكبرى لهذا الإصلاح في مرحلة التعليم القاعدي، فقد وردت على النحو التالي:

أ. الغايات التربوية : "تسعى المنظومة التربوية، من خلال المناهج التعليمية، وبقطع النظر عن خصوصيات مجالات المعارف وحقول المواد التي

تتكفل بها، وبصفة متكاملة مع التركيبات الأخرى للمنظومة، إلى تحقيق إيصال وإدماج القيم المتعلقة بالاختيارات الوطنية:

- قيم الجمهورية والديمقراطية : تنمية معنى القانون واحترامه، واحترام الغير والقدرة على الاستماع للآخر، واحترام سلطة الأغلبية، واحترام حقوق الأقليات.

- قيم الهوية : ضمان التحكم في اللغات الوطنية، وتثمين الإرث الحضاري الذي تحمله، خاصة من خلال معرفة تاريخ الوطن وجغرافيته، والارتباط برموزه والوعي بالهوية، وتعزيز المعالم الجغرافية والتاريخية والروحية والثقافية، التي جاء بها الإسلام وكذا بالنسبة للتراث الثقافي والحضاري للأمة الجزائرية.

- القيم الاجتماعية : تنمية معنى العدالة الاجتماعية، التضامن والتعاون، وذلك بتدعيم مواقف الانسجام الاجتماعي والاستعداد لخدمة المجتمع، وذلك بتنمية روح الالتزام والمبادرة، وتذوق العمل في آن واحد.

- القيم الاقتصادية : تنمية حب العمل والعمل المنتج المكون للثروة، واعتبار الرأسمال البشري أهم عوامل الإنتاج، والسعي إلى ترقيته والاستثمار فيه بالتكوين والتدريب والتأهيل.

- القيم العالمية : تنمية الفكر العلمي، والقدرة على الاستدلال والتفكير النقدي والتحكم في وسائل العصرية، والاستعداد لحماية حقوق الإنسان بمختلف أشكالها، والدفاع عنها، والحفاظ على المحيط، وكذا التفتح على الثقافات والحضارات العالمية. وحتى نعرف المستجدات الواردة في هذه الأهداف لابد من الرجوع إلى الأهداف المذكورة في أمرية أفريل 1976 التي جاءت على النحو التالي:

- دراسة اللغة العربية بحيث يتقنون التعبير بها مشافهة وتحريرا، وتهدف هذه الدراسة التي تعتبر عاملا من عوامل شخصيتهم القومية إلى تزويدهم بأداة للعمل والتبادل وتمكينهم من تلقي المعارف واستيعاب مختلف المواد، كما تتيح لهم التجاوب مع محيطهم

- تعليما يتضمن الأسس الرياضية والعلمية . . .

- دراسة الخطط الإنتاجية وتربية التلاميذ على حب العمل عن طريق ممارسته.

- أسس العلوم الاجتماعية ولا سيما المعلومات التاريخية والسياسية والأخلاقية والدينية، ويهدف هذا التعليم إلى توعية التلاميذ بدور ومهمة الأمة الجزائرية والثورة ورسالتهم بالقوانين التي تحكم التطور الاجتماعي كما يهدف إلى إكسابهم السلوك والمواقف المطابقة للقيم الإسلامية والأخلاقية الاشتراكية.
- تعليمًا فنيًا يوقظ فيهم الأحاسيس الجمالية. . .
- تربية بدنية أساسية وممارسة منتظمة لإحدى النشاطات الرياضية. . .
- تعليم اللغات الأجنبية بحيث يتاح للتلاميذ الاستفادة من الوثائق البسيطة المحررة بهذه اللغات، والتعرف على الحضارات الأجنبية وتنمية التفاهم المشترك بين الشعوب.
- ومن خلال مقارنة أولية بين الوثيقتين يمكننا استنتاج جملة من الملاحظات على النحو التالي:
- التأثير الواضح في التعليم الأساسي والقاعدي بالموثرات الخارجية؛ ففي أهداف التعليم الأساسي نلاحظ التأثير بالاشتراكية التي لم يرد لها ذكرًا في الإصلاح الجديد. ونلاحظ في هذا الأخير التأثير بالمتغيرات الدولية وما صاحبها من تأثير كبير بقيم العولمة مثل الديمقراطية والتفتح على الثقافات والحضارات العالمية. . .
- البعد الوطني والتأكيد على الخصوصيات المحلية أكثر وضوحًا في التعليم الأساسي منه في التعليم القاعدي.
- التركيز على المردود الاقتصادي المباشر للتعليم أكثر وضوحًا في التعليم القاعدي منه في التعليم الأساسي.
- ومن الناحية الشكلية نلاحظ أن الأهداف في التعليم القاعدي جاءت على شكل محاور بينما وردت في التعليم الأساسي على شكل عناصر.
- وكملاحظة عامة فإنه كان من الأحسن في الإصلاح الأخير التركيز بشكل أكبر على عنصر الهوية الذي يعتبر مصدر تكوين الشخصية الوطنية المستقلة وهذا بعد إزالة العناصر المتعلقة بالتأثير الأجنبي. أما فيما يتعلق بالجانب البيداغوجي والتقني المحض، فإننا نعتبر الإصلاح الأخير محاولة جادة للاستجابة لمتطلبات المرحلة المتمثلة بصفة خاصة بالخروج من الاهتمام بالجانب الكمي على حساب النوعية التي تعتبر الرهان الحقيقي لمواكبة التطورات الحاصلة في العالم.

ونكتفي بهذه المقارنة بين الأهداف، لأن المقارنة بين المناهج تتطلب مساحة أكبر وموضوعا مخصصا، وهي بكل تأكيد مستمدة من الأهداف المسطرة للنظام التربوي ككل، فالاختلافات الموجودة بين الأهداف تعطينا صورة مصغرة عن تلك الموجودة بين المناهج.

3 - مفهوم البعد التاريخي

إن النظام التربوي في أي مرحلة من مراحل تطوره ما هو إلا امتداد لخبرات تربوية سابقة، قد تكون ماثلة للملاحظة، وقد تكون متغلغلة في أعماق المجتمع، تؤدي دورها الكبير في السلوك وهي مع ذلك ظاهرة للعيان، بحيث تبدو لكثير من الناس وكأنها عديمة التأثير.

إن المؤثرات الماضية في الخبرة التربوية مهما كانت مستوياتها وميادين تطبيقها، هي التي يمكننا تسميتها بالبعد التاريخي. وجدير بالذكر أن هذا البعد ذو تأثير رهن في النظام التربوي، وما الجدل القائم حول أهميته إلا دليل على تأثيره، إذ يكفي مجرد هذا الاختلاف للدلالة على ذلك، سواء كان الموقف مؤيدا أو مخالفا.

إن تعامل الأنظمة التربوية العربية مع هذا البعد مر بمرحلتين بارزتين :
أ. قبل الاحتكاك بالغرب :

حيث كان المفهوم واحدا منسجما، ينظر إلى البعد التاريخي نظرة إيجابية تفاعلية، تدعمه في ذلك السلطة القائمة والنخبة المفكرة والقاعدة الشعبية. ولم يكن الإشكال مطروحا أبدا حول أهميته، بل إن الخطأ كله يتمثل في العزوف عنه أو التمرد عليه، وقد مرت المجتمعات العربية إبان هذه المرحلة بعصور زاهية ومزدهرة، كما مرت بفترات خمود وانحطاط، تسبب فيها ضعف الحافز الحضاري والاشتغال بفساف الأمور عوض عظامها، التي تشكلت دائما في الدفاع عن السيطرة الحضارية للأمة العربية.

ب. ما بعد الاحتكاك بالغرب :

وقد تم هذا الاحتكاك بشكليين :

الأول : بالتأثر بنمط المجتمعات الغربية دون وجود استعمار غربي مباشر.

والثاني : وهو الأوسع والأشمل، حيث تولى الإنسان الغربي نفسه زمام الأمور بأغلب

المجتمعات العربية، وقد كان هدفه واضحا منذ البداية وهو العمل على طمس شخصية المجتمعات العربية، ولم تكن لديه وسيلة أنجح من نظام التربية والتعليم، فراح يؤسس المدارس التي تطبق مناهجه، ويشدد الخناق على المدارس الحاضنة للمقومات الثقافية للشعوب العربية، حتى أصبح التخرج من هذه المدارس هو عنوان التخلف ورمز الجمود، بينما المتخرج من المدارس الاستعمارية هو الشخص المتفتح الملم بعلوم العصر، التقدمي المنتور بحضارة الغرب.

والشواهد على هذا التحول أكثر من أن تعد، ويكفي للدلالة على ذلك ما فعله الاستعمار الفرنسي بمجرد دخوله إلى الجزائر، حيث حول المساجد إلى كنائس ونشر التعليم بالطريقة الفرنسية وجعله حكرا على فئة خاصة، لتصبح الغالبية العظمى من الشعب تتخبط في أمية تحول بينه وبين أي طموح في الانعتاق من القبضة الاستعمارية، أو ما فعله الانتداب البريطاني في مصر، فما إن وقعت مصر تحت سيطرة الاحتلال البريطاني في سنة 1882 حتى عمل هذا المستعمر على طمس الشخصية القومية العربية المصرية، وجعل اللغة الإنجليزية هي لغة التعليم في مصر، تاركا اللغة العربية لإهمال كبير، ولتنفيذ ذلك جعل الكتب والمقررات إنجليزية واستقدم المعلمين من بريطانيا نفسها، (حجي، 1998).

إن هذا الاحتكاك بالغرب سواء في شكله الثقافي أو الاستعماري هو الأساس في اختلاف وجهات النظر حول البعد التاريخي، إذ أن الغرب خاصة بعد الاستعمار لم يكتف بإسناد الدور للمثقف الغربي، بل عمل على تكوين نخبة عربية متشبعة بالثقافة الغربية حتى النخاع، أدى بها تأثرها بالنموذج الغربي إلى المناداة علنا بأنه لا سبيل لتقدم الأمة العربية إلا إذا سارت ونهجت نفس نهج أوروبا، وهو ما عبر عنه بكل وضوح الدكتور طه حسين في كتابه مستقبل الثقافة في مصر: "إن مقياس رقي الأفراد والجماعات في الحياة المادية مهما تختلف الطبقات عندنا إنما هو حظنا من الأخذ بأسباب الحياة المادية الأوروبية" ولهذا الغرض يقول لقد صنعنا صنيع أوروبا " . . . غير متحيزين ولا محتاطين، ولا مميزين بين ما يحسن منها وما لا يحسن، وما يلائم منها وما لا يلائم. وإذا عابنا أنفسنا بشيء من هذه الناحية فإننا نعيها بالإبطاء في نقل ما عند الأوربيين من نظم الحكم وأشكال الحياة "

وإذا كان طه حسين قد أضاف إلى هذا الطرح بأنه لا يؤثر على شخصيتنا، فإنه بهذا قد أزال عن البعد التاريخي صفة التأثير، إذ لا يعقل أن نتخذ أشكال الحياة الأوروبية دون تأثير على شخصيتنا، وفي نفس الوقت نحافظ بتأثير البعد التاريخي في أشكال الحياة نفسها وقد عبر عن التأثير الحتمي للنظام التعليمي الغربي على المجتمعات العربية أحد علماء الغرب الناقدين وذلك في قوله: "لقد بسطنا في الفصول الماضية بعض الأسباب المؤيدة للرأي القائل بأن الإسلام والمدنية الغربية - وهما يقومان على فكرتين في الحياة متناقضتين - لا يمكن أن يتفقا، فإذا كان ذلك كذلك، فكيف نستطيع أن نتوقع أن تظل تنشئة أحداث المسلمين على أسس غربية، تلك التنشئة القائمة في مجموعها على التجارب الثقافية الأوروبية وعلى مقتضياتها خالصة من شوائب النفوذ المعادي للإسلام" ويواصل قوله: "... إن التنشئة الغربية لأحداث المسلمين، ستفضي حتما إلى زعزعة إرادتهم في أن يعتقدوا أو ينظروا إلى أنفسهم على أنهم هم ممثلو الحضارة الإلهية الخالصة التي جاء بها الإسلام، وليس ثمة من ريب في أن العقيدة الدينية آخذة في الاضمحلال بسرعة بين "المتنورين" الذين نشئوا على أسس غربية" (الندوي، 1987).

وللحد من هذا التأثير الخطير نجد الطرف الآخر يدافع بكل قواه الحضارية على نظرة أخرى للبعد التاريخي، حيث يرى فيه مؤثرا فعلا مستمرا في واقع الأمة ومستقبلها. وهو ما قامت به جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بنظامها التعليمي المتميز الذي أيقظ ضمير الأمة الجزائرية وهبها للدفاع عن مكوناتها الحضارية، وفي هذا الصدد يقول المفكر الجزائري مالك بن نبي: "لقد كانت حركة الإصلاح التي قام بها العلماء الجزائريون أقرب هذه الحركات إلى النفوس وأدخلها في القلوب، إذ كان أساس مناهجهم الأكمل قوله تعالى: "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" (الرعد الآية 11، فأصبحت هذه الآية شعار كل من ينخرط في سلك الإصلاح في مدرسة (بن باديس)، وكانت أساسا لكل تفكير... "إلى أن يقول "وإنه لتفكير سديد ذلك الذي يرى أن تكوين الحضارة كظاهرة اجتماعية إنما يكون في الظروف والشروط نفسها التي ولدت فيها الحضارة الأولى، كان هذا صادرا عن عقيدة قوية، ولسان يستمد من سحر القرآن تأثيره، ليذكر الناس بحضارة الإسلام في عصوره الزاهرة"، بن نبي: (1987).

هكذا كان الصراع بين الطرفين قائما أساسا على موقف كل منهما من البعد

التاريخي. فمفهوم البعد التاريخي عند كل طرف، هو سبب الاختلاف بين مختلف الأطراف حول السياق الذي ينبغي في إطاره تقديم إشكالية البعد التاريخي، وهو الموضوع الذي سنناقشه بالتفصيل عند التعرض للطرح الذي يقدمه كل طرف. ونكتفي بهذا القدر لنؤكد على المفهوم الذي قدمناه للبعد التاريخي ألا وهو تلك المكونات الماضية الأساسية للأمة العربية ذات التأثير المستمر في الخبرة التربوية بكل عناصرها الدينية واللغوية والتفاعلية، على أن تركيزنا سيكون موجهًا نحو الدين واللغة باعتبارهما أكثر المكونات تأسيسًا للاختلافات حول إشكالية البعد التاريخي.

4 - مكونات البعد التاريخي

إن العالم العربي رغم اتساع رقعته، إلا أنه عالم منسجم حضارياً، اللغة الرسمية في كل بلدانه هي العربية، ودين الغالبية العظمى من شعوبه هو الإسلام، ومن هنا يعتبر الدين الإسلامي واللغة العربية أهم مكونات البعد التاريخي المستمر تأثيره في العالم العربي، ويمكننا إضافة مكوناً ثالثاً إلا أنه أقل تأثيراً بالمقارنة مع العنصرين الآخرين، وهو ما يمكن تسميته بالتفاعل التاريخي الحضاري، وما ينطبق على العالم العربي ينطبق على الجزائر باعتبارها جزء من هذا العالم، رغم بعض الخصوصيات اللغوية التي لا تؤثر على هذا الانتماء.

أ : الإسلام

لقد شكلت الرسالة الإسلامية التي جاء بها الرسول الكريم نقطة تحول حاسمة في تاريخ الأمة العربية، إذ لم يكن لهذه الأمة وجود على الساحة العالمية بالمفهوم الحضاري للوجود، وتاريخ الأمة العربية قبل الإسلام لا يكاد يذكر لنا أي إسهام في الجهد الحضاري البشري، في الوقت الذي كانت فيه الحضارات القديمة في قمة ازدهارها، ونخص بالذكر الحضارة اليونانية والرومانية والفارسية، وبهذا يمكننا القول بأن الإسلام كان السبب في نقل الأمة العربية من اللجوء إلى الوجود الحضاري.

وما لبثت أن أخذت رقعة الإسلام تزداد انتشاراً، وهو على خلاف الهجمات الاستعمارية كان يدخل إلى البلدان برضا أهلها، وذلك لما تضح الهدف من قدوم الفاتحين، إذ كان مهمهم نشر الإسلام ولا يأبهون بعد ذلك بمن تولى زمام الحكم هل هو من العرب أم من العجم. وهو الأمر الذي يفسر به الانسجام الحاصل بين مختلف الشعوب العربية.

وقد ذكر الأستاذ خميس بن حميدة أن النمو الحاصل في التربية بصفة عامة في العالم العربي في سياق ديني ولغوي وثقافي متميز بدرجة عالية من التشابه والانسجام، ذلك لأن هذا الوطن الممتد من المحيط إلى الخليج العربي يدين سكانه بنفس الدين ويتكلمون نفس اللغة وتجمعهم نفس العادات والتقاليد، وهذا السياق الثقافي المنسجم يشكله أساسا الدين الإسلامي، الذي تبرز أهمية التربية فيه الآية الأولى التي نزلت من القرآن الكريم : " اقرأ باسم ربك الذي خلق "، وحث رسوله الكريم على طلب العلم ولو بالصين، (Halls, 1990).

وهكذا أثر الإسلام بوضوح لا مجال للنقاش فيه على الشعوب العربية منذ البعثة النبوية إلى يومنا هذا، وتأثرت الأنظمة التربوية على مر العصور وجعلت من أهدافها الرئيسية بناء الشخصية المتشعبة بالمبادئ الإسلامية السامية والمتحلية بأخلاقه الفاضلة. ولم تتأثر مكانة الإسلام كعقيدة وشريعة في الأنظمة التربوية العربية إلا بعد الاحتكاك بالغرب وما نتج عنه من بروز نخبة مثقفة ثقافة غربية جعلت التقدم مستحيلا إذا بقي العالم العربي متشبثا بمبادئه وأصالته، ونتج عن ذلك رد الغيورين على مكانة دينهم فاحتدم الصراع، ولم تكد تمر غالبية الأنظمة التربوية العربية باستقرار إلا لمدة زمنية يحضر فيها الطرف المعزول للعودة من جديد. ونتجت عن هذا الصراع آثار سلبية وخيمة تجلت بصفة أساسية في اندثار المكانة الحضارية للأمة العربية وتخرج جيل يعيش بعض عناصره ازدواجية خطيرة، فلم تعد الأمة العربية لا متقدمة بالمعيار الغربي وذلك لاستحالة تحقيق ذلك دون انسجام حضاري، ولا هي جعلت من مقوماتها الحضارية أساسا لبناء حضارة متجددة تبقىها في حالة المنافسة الحضارية المستمرة.

ب : اللغة العربية

سمى العالم العربي بهذا الاسم رغم أن الغالبية العظمى من شعوبه تدين بالإسلام، تميزا له عن العالم الإسلامي غير الناطق بالعربية، وهكذا كانت النسبة إلى اللغة وليس إلى الدين.

وتكمن أهمية اللغة في كونها وسيلة الاتصال الأساسية بين الأفراد، كما أنها وسيلة نقل المعرفة والأفكار، وكل نظام معرفي يفرض أسلوبه اللغوي الذي يتمكن بواسطته من توصيل المعرفة وإشاعتها، (الكيلاني، 1998).

فبالغة بهذا المعنى تصبح إحدى أهم مكونات خصائص شخصية أي أمة، وكثيرا ما تنسب اللغة إلى اسم الوطن كتقديم لخاصية من أهم خصائصه، ومن هنا سعت مختلف البلدان إلى جعل لغتها الوطنية تتبوأ المكانة المرموقة في نظامها التعليمي، ولا تلجأ إلى أية لغة أجنبية إلا لغرض نفعي يتجلى في مظهرين :

أ - إذا كانت اللغة الأجنبية تحتوي على معارف يصعب الوصول إليها باللغة الأم، فتدرس تلك اللغة لهدف علمي وتقني محض، ويحصن المتعلم حينئذ ضد أي تأثير ثقافي بتلك اللغة.

ب - إذا كان الهدف استطلاعيا وأدائيا يسهل على الأفراد الاتصال ببقية المجتمعات بمختلف اللغات، دون أن تكون لأي منها صفة السيطرة والمنافسة للغة الأم. وما وقع في أمر الإسلام وقع في أمر اللغة العربية في البلدان العربية، إذ وبفعل تأثير نفس النخبة المتأثرة بالثقافة الغربية، أصبحت اللغة العربية منافسة في عقر دارها، وخرج اللجوء إلى اللغة الأجنبية عن الاستعمال المنطقي المحتوم كما هو الحال في المظهرين الأنفي الذكر إلى استعمال يوجه أساسا للحط من شأن اللغة العربية، ولن يهدأ هذا الصراع إلا بالعودة إلى المنطق والحكمة، إذ لا يعقل أن تجعل أمة واعية بامتدادها الحضاري لغتها في المزاد وتترك المناوئين لها ينعنونها بشتى نعوت العجز والتخلف. لقد أحى اليهود عبريتهم رغم أنها من اللغات الميتة، وحافظ الصينيون على الدور الحضاري للغتهم رغم كونها من اللغات غير السامية، وأهان كثير من العرب لغتها رغم أن الأمم المتحدة تعترف بها كلغة عالمية.

واللغة العربية في المجتمعات العربية تتعدى أهميتها من كونها مجرد وسيلة للاتصال إلى كونها الأداة الأساسية في فهم الإسلام، ومن هنا أخذت اللغة العربية بعدا دينيا، رغم أن الإسلام في أصله ليس ديناً قومياً بل هو دين للبشرية جمعاء. ولعل هذه الصلة الوثيقة بين الإسلام واللغة العربية هي التي جعلت الصراع يشتد في مجال لغة التعليم في بعض الأنظمة التربوية العربية، وما تشهده الجزائر هذه الأيام حول مكانة اللغة في المنظومة التربوية خير شاهد على ذلك.

إن اللغة بصفتها إحدى أهم مكونات البعد التاريخي ذات التأثير المتواصل، لا يمكن بحال من الأحوال إهمالها في أي مشروع تجديدي للنظام التربوي.

ج : التفاعل الحضاري التاريخي

هذا العنصر أقل تأثيراً من سابقه، لكنه يبقى مع ذلك أحد أهم مكونات البعد التاريخي. ويقصد به ذلك الاحتكاك الذي تم عبر العصور بين العالم العربي ومختلف الحضارات، وإن كانت درجة التأثير ليست عالية كما هو الشأن في العنصرين السابقين، إلا أن التاريخ الثقافي للمجتمعات العربية يحمل في طياته ذلك التأثير الواضح بالثقافات اليونانية والرومانية والهندية والفارسية، ويكفي للدلالة على ذلك ما جلبه العالم العربي من فوائد علمية حينما عمدت الخلافة العباسية إلى تشجيع ترجمة الكتب الأجنبية لاسيما اليونانية منها والهندية والفارسية وما نتج عن ذلك من تحسين في نوعية البرامج التعليمية في ذلك الوقت، (Halls, 1990)

وقد استمر التأثير واضحا في نوعية الإبداعات والاختراعات العربية، إلا أن أهم ما ينبغي الإشارة إليه في هذا المجال هو تلك التكييفات العبقريّة وفق متطلبات الشريعة الإسلامية، فنتج عن ذلك منتوج حضاري مستقل ومتميز، ولا تخرج هذه الاستفادة العربية عن سياق التراث الحضاري المشترك للبشرية، وهو نفس النهج الذي سلكته أوروبا حين شجعت ترجمة الكتب العربية، فكان ذلك إيذانا بالدخول في عصر نهضة أوروبا، ولكن المنتوج الحضاري الأوربي كان هو الآخر مستقلا ومتميزا، ولم تخرج استفادته من الحضارة العربية عن السياق نفسه الذي استفاد من خلاله العرب من اليونان وغيرهم، وينبغي أن يدخل احتكاك العرب بالغرب المسيطر حاليا في نفس السياق. فالغرب استثمر الإبداع العربي وطوره، كما استثمر العرب الإبداع اليوناني وطوره، والتفاعل الحضاري نشاط بشري مستمر لا يعرف توقفا.

ويمكننا أن نضيف إلى هذه العناصر الثلاث المكونة للبعد التاريخي عنصرا رابعا يتمثل في التراث، الذي يمكن اعتباره مختلف العادات والتقاليد والأعراف والقيم الاجتماعية وما تركه العلماء والأدباء وأهل الفن والحرف وكل ما تكون عبر التاريخ الطويل للأمة العربية وتقبلها المجتمع، وهي لا تتعارض مع باقي مكونات البعد التاريخي، بل هي في عمومها مستمدة منها ومدعمة لها.

5 - مفهوم العولمة

لقد ظهر مصطلح العولمة أول ما ظهر في عالم التجارة والاقتصاد، فلقد تم

إلغاء الشروط التي تتحكم في الأسواق المالية، وأزيلت الحواجز فيما بينها، وقد ساهم في تسريع ذلك بصورة جلية تقدم تكنولوجيا المعلومات، وهكذا لم تعد الأسواق وحدات منغلقة على ذاتها منحصرة في نطاقها المحلي، بل أصبحت منفصلة مع سوق عالمية كبيرة تتحكم فيها بعض المراكز الكبرى، وبطبيعة الحال فإن هذه المراكز التي تصنع حركية الاقتصاد العالمي، تتحكم فيها الدول الاقتصادية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وتوجهها حسب ما تقتضيه مصالحها الأنية والإستراتيجية. ولم تبق العولمة منحصرة في المجال الاقتصادي فقط، بل تعدت ذلك لتتحول: "إلى نظام عالمي، أو يراد لها أن تكون كذلك، يشمل مجال المال والتسويق والمبادلات والاتصال... كما يشمل أيضا مجال السياسة والفكر والأيدولوجيا" (الجابري، 1997). وهكذا تحولت العولمة من المنظور الاقتصادي لتشمل مجالات أخرى ذات علاقة مباشرة بخصائص الأمم والمجتمعات، ومن أهم المجالات التي مستها العولمة المجال الثقافي الذي يتضمن المنظومة التربوية ويوجهها، والمقصود بالعولمة من المنظور الثقافي: "محاولة التقارب بين ثقافات شعوب العالم المختلفة بهدف إزالة الفوارق الثقافية بينها، ودمجها جميعا في ثقافة واحدة ذات ملامح وخصائص مشتركة واحدة" (كنعان، 2002) وقد جاء في الفقرة الثانية من توصيات الدورة الخامسة والأربعين للمؤتمر الدولي الذي نظّمته اليونسكو في جنيف في أكتوبر 1996 ما يلي: "إن ظاهرة العولمة التي تمس الاقتصاد والثقافة والمعلومات وعالمية العلاقات وتزايد حركات الأفراد، والتطور الهائل لو سائل الاتصالات وتدخل المعلوماتية في حياتنا اليومية ومجالات العمل كلها ظواهر تمثل تحديا وفرصة أمام النظم التربوية، وفي الوقت نفسه يشهد كثير من المجتمعات والنظم التربوية مشكلات خطيرة على صعيد الاندماج الاجتماعي"، (كنعان، 2002).

وإذا كانت نتائج العولمة على المستوى الاقتصادي متمثلة في الزيادة المخيفة لفوارق النمو بين البلدان النامية والبلدان المصنعة، فإنها على المستوى الثقافي أصبحت تشكل خطورة أكثر من ذلك، إذ أنها أصبحت وجود البلدان النامية في كيانها الحضاري، وقد حدد الجابري ثلاث ركائز تقوم عليها العولمة بوصفها أيديولوجيا صريحة:

شل الدولة الوطنية، وبالتالي تفتتت العالم وذلك بالسيطرة عليه من خلال الشركات العملاقة.

توظيف الإعلام ووسائل الاتصال الجديدة في عملية الاختراق الثقافي واستعمار العقول. التعامل مع الإنسان في كل مكان تعاملًا لا إنسانيًا، يحكمه مبدأ البقاء للأصلح، والأصلح هو الناجح في كسب الثروة، (الجابري: 1997).

إن العولمة بصفاتها واقعا مفروضا على مجتمعاتنا العربية أدى إلى اختلاف المواقف نحوها، بين مؤيد إلى درجة اعتبارها المخرج الوحيد من تخلفنا، وبين رافض يعتبرها استعمارًا أراد أن يعود في ثوب جديد.

فالمدعون للعولمة يرون أنها أداة انتشار التكنولوجيا الحديثة من مصدرها في العالم المتطور، وهو ما سينعكس إيجابيًا على اقتصادنا مما يؤدي إلى زيادة الثروة وبالتالي رفاهية اجتماعية أفضل. كما يرون فيها وسيلة لزيادة المعلومات وجعلها في متناول كل من يريد الاستفادة، ولم تكن في السابق هذه السرعة في انتقال المعلومات متاحة. أما الرافضون لها فإنهم يرونها من الناحية الاقتصادية ما هي إلا أداة بيد الدول المتقدمة يستنزفون بها خيرات مجتمعاتنا ويوفرون أيضًا سوقًا كبيرة لسلعهم، مما يؤدي إلى زيادة الهوة بيننا وبينهم، بحيث يزدادون سيطرة وازداد تبعية، أما الأثر الأخطر فيتمثل في تهديد الهوية الوطنية ومقومات الأمة، وذلك نظرًا لما تحمله هذه من دعوة لأخلاق عالمية تتضمن قيما مشتركة بين جميع الأجناس، أي الدعوة إلى زوال خصوصيات الأمم والمجتمعات، وقد عبر الجابري عن هذا المعنى في قوله: "إن من مظاهر العولمة ومن آلياتها على الصعيد الفكري إقصاء كلمات ومصطلحات تسمى الأشياء تسمية أخرى لا تتفق مع العولمة ومقاصدها. . . ذلك لأن العولمة تنطوي - بل تتبنى وتنشر إيديولوجيا معينة من عناصرها الأساسية محاربة الذاكرة الوطنية والتاريخ والوعي بالتفاوت الطبقي والانتماء الوطني والقومي، وبالتالي الوعي الأيديولوجي، وهذه كلها تتناقض مع العولمة وطموحاتها"، (الجابري، 1997).

إن رفض العولمة أو قبولها ليس مجرد اختيار متعلق بواقعنا المعيش، وإنما بداية مسار يتحدد على إثره مصير أمتنا في المدى المتوسط والبعيد. ونحن نرى أن العولمة قد فرضت نفسها ولا نستطيع بالتالي الحديث عن تأثيرها أو عدمه،

إذ أن آثارها واضحة للعيان وستزداد سيطرة كلما سارت على هذه الوتيرة. إن ما ينبغي الحديث عنه بالدرجة الأولى هو كيفية التعامل مع هذه الظاهرة العالمية، وبالتالي فهم التحديات التي تفرضها في شتى الميادين وبصفة خاصة في الميدان التربوي، وهو الميدان الذي يتضمن بناء الشخصية الوطنية بكل خصوصياتها، وعلى أساس هذا التعامل يمكن تحديد مدى قابلية أمتنا للذوبان وبالتالي الخضوع التام للمسار الذي تفرضه، أو التكيف الإيجابي وبالتالي الاستفادة من مزاياها والتخلص من كل أثر سلبي.

6- تحديات العولمة

إن التفاعل الإيجابي مع ظاهرة العولمة يتطلب فهم التحديات التي تفرضها على عالمنا العربي في الميدان الثقافي عامة والميدان التربوي بوجه خاص، ويمكننا تسجيل أبرز هذه التحديات على النحو التالي :

1-6 تحديات تتعلق بالهوية : يمكننا اعتماد التعريف التالي للهوية : "تمثل مجموع خصائص وسمات الأفراد وبالتالي فهي تمثل خصائص كل شعب، فهي تعبر عن خصوصية وتمايزات وانتماءات كل شعب عن غيره من الشعوب" (كنعان، 2002)، وبهذا فإن هوية كل مجتمع تتضمن كل ما يتعلق بخصائص ذلك المجتمع بحيث تجعله متميزا عن غيره من المجتمعات، وإن المساس بهذه الخصائص يعني فقدان المجتمع للمبررات الحضارية لوجوده، وهذا ما يفرض علينا فهم حقيقة التحديات التي تشكلها العولمة على هوية مجتمعاتنا، أو بمعنى فإن العولمة تتحدانا في هويتنا، وينتج عن هذا التحدي في حالة عدم التعامل السليم معها تمييع عناصر الهوية الوطنية وجعلها مهددة بالانهيار، وحينئذ لا يمكننا مواجهة خطورة العولمة بالاعتماد على المعطيات الاقتصادية بمفردها، بل إنه يوجد من يرى من بين أغراض حماية الهوية الوطنية التصدي لاستغلال الدول المصنعة لخيرات الدول المتخلفة، بحيث من شأن تعزيز مواقع الهوية أن تعطل هيمنة الرأسمالية العالمية، (كنعان، 2002)، وإن من العوامل الرئيسية لمواجهة هذا المد زيادة مكانة المواد الدراسية المعبرة عن الهوية الوطنية، ونخص من بين هذه المواد ثلاث مواد نراها في غاية الأهمية في هذا المجال، ألا وهي التربية الإسلامية المعبرة عن الانتماء الديني، واللغة العربية المعبرة عن الانتماء اللغوي تضاف إليها في مجتمعاتنا الجزائري اللغة الأمازيغية،

والتاريخ باعتباره الذاكرة الجماعية للشعوب العربية، فإذا ما تم التعامل مع العولمة دون أي أثر سلبي على هذه المعطيات فإنه يمكننا القول أن التحدي الذي تفرضه على الهوية قد تم تجاوزه.

2-6 تحديات تتعلق بالقيم : لقد حملت العولمة معها قيما جديدة، ويعمل المتحكمون فيها على جعل هذه القيم عالمية تشترك فيها جميع الأمم والشعوب، ولو كان ذلك على حساب قيمها الوطنية، وقد تكون القيمة تشترك في اللفظ ولكنها تختلف اختلافا جوهريا في المضمون. ومن أمثلة ذلك قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق... كل هذه القيم وما شابهها جذابة في ألفاظها ولكنها إذا ما انتقلت إلى الطور تطبيق تبرز اختلافات جوهرية بين معناها عند الدول المسيطرة وعند غيرها من الدول المتخلفة، إن أخذ المفهوم بحذافيره وتطبيقه في مجتمع آخر ينتج عنه مساس خطير بقيم ذلك المجتمع، ولنا أن نطرح التساؤلات التالية لتوضيح هذه المعاني :

هل من الديمقراطية في مجتمعاتنا العربية الإسلامية إعطاء الحرية للشعب في مواضيع فصل الدين في حكمها؟

هل من حقوق الإنسان في مجتمعاتنا العربية الإسلامية السماح للمرأة بأخذ نصيبها من الميراث بحيث يكون مساويا لذلك المحدد للرجل؟

هل يمكن في مجتمعاتنا العربية الإسلامية بقاء السوق خاضعة لما يخطط له أصحاب رؤوس الأموال الذين لا يعينهم في شيء تحقيق العدالة الاجتماعية؟

إن هذه التساؤلات يفرضها واقعا وليست من نسج الخيال، وبالتالي فإن التعامل مع القيم التي حملتها العولمة والمستخرجة من سياق تكون مجتمعاتها الأصلية لا بد أن يكون بحذر، لأن تبني قيم العولمة بحذافيرها ودون تمحيص من شأنه أن يحدث هزة عنيفة في منظومتنا القيمية، ولا يمكننا حينئذ أن نحدث التطور لا بقيمتنا لأننا تخلينا عنها ولا بقيم العولمة لأنها غريبة عنا.

3-6 تحديات تتعلق بعالم الاتصال : لقد أصبح الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة من أبرز سمات العصر، وأصبح الحدث يصل إلى مستقبله في لحظة حدوثه، ولم يعد بإمكان الدولة الوطنية ممارسة أي منع على مواطنيها، فلقد أتاحت وسائل الإعلام والاتصال الجديدة الفرصة لكل فرد لكي يبحر في قنواتها في الوقت الذي يشاء وفي المواضيع التي

يريد، فهل يكون الحل في التفكير في وسائل ممارسة الضغط على المواطنين، أم هل يكون الحل بمواجهة هذا الغزو بذات السلاح الذي يستعمله؟ ونحن نتصور أنه لا مناص من التفكير في الطريقة الثانية، أي بزيادة الاهتمام بهذه الوسائل وتطوير أساليب استعمالها، بحيث يتحول الفرد إلى أخذ المعلومة والحدث من القنوات المحلية، ولا يكون لجوؤه إلى القنوات الأجنبية إلا من باب زيادة التفاصيل وحب الاطلاع لتبقى المصادر المحلية الطريق الوحيد في صناعة حكمه على الأشياء.

وليس خاف على بال أن هذا الاختيار يفرض تحديات كبيرة على رأسها القدرة على الوصول إلى مصدر نقل الخبر وتوفير المعلومة بمستوى يكون منافسا لتلك التي تأتي من مصادر أجنبية. إن هذا الحل الذي نتبناه لا يعني بحال من الأحوال الانغلاق على الذات، وإنما يعني بالدرجة الأولى أن نكون في مستوى التعامل مع هذه التكنولوجيا الجديدة التي حولت العالم إلى قرية صغيرة، تسلط الأضواء فيها على كل حدث ليتم نقله إلى بقية سكانها.

4-6 تحديات تتعلق بمواكبة التطور: إن طغيان الجانب الاقتصادي في المعاملات الدولية جعل كل منتج سلعة يتحكم فيها قانون العرض والطلب. ومن هنا فإن توفر البلدان المتخلفة على بعض الاقتنيات التكنولوجية ذات المستوى العالي لا يحمل دلالة على تحول تلك البلدان إلى بلدان متطورة، إن مؤشرات التطور تتمثل بالدرجة الأولى في الحركة العلمية الموجودة في أي بلد، فعلى قدر ما تكون هذه الحركة في مستوى التحكم في المنطلقات العلمية النظرية والتطبيقية، على ما يكون ذلك البلد مؤهلا لتبوء مكانة علمية محترمة ضمن البلدان الأكثر تطورا. وبهذا فإننا في بلداننا المتخلفة نشعر بنوع من التحدي تفرضه علينا الدول المتقدمة ويتمثل هذا في تلك التبعية التي يفرضها استيراد أدوات تكنولوجيا ذات مستوى عال، بحيث نجد أنفسنا مجبرين في كل مرة بالرجوع إلى مصدر تلك الوسائل عند أي طارئ مهما كان بسيطاً، ولا يمكننا للخروج من هذه التبعية إلا التفكير في تحضير نخبة يمكنها رفع هذا التحدي بالفهم الدقيق لهذه المبتكرات ثم بالتفكير في إبداع ما نحتاج إليه دون تبعية عمياء للصانع الأجنبي. كما تجدر الإشارة إلى أن التطور في المفهوم الحديث لم يعد خاضعا لجانب التكنولوجي فقط، بل أصبح واضحا أن الثقافة أداة أساسية للتنمية، فقد جاء في التقرير الذي أعدته

اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية لمنظمة اليونسكو والتي يرأسها الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة خافيير بيريز دي كويلار : "من المهم أن نعترف بوظيفة الثقافة على أنها وسيلة بعيدة المدى في مجال التنمية، وبأن هذا هو في الوقت نفسه كل ما للثقافة من حكم على التنمية.

وهناك، بالإضافة إلى ذلك دور لثقافة كغاية مرغوبة في ذاتها، تعطي معنى لوجودنا، هذا الدور للثقافة يطبق ليس فقط في تعزيز التنمية الاقتصادية، ولكن أيضا لغايات أخرى، مثل دعم البيئة الطبيعية، وصيانة القيم الأسرية، وحماية المؤسسات المدنية في المجتمع، وهكذا دواليك". وهكذا فإن مواكبة التطور تتطلب إضافة إلى التحكم في التكنولوجيا، المحافظة على الخصائص الثقافية لأنها الكفيلة بتحديد الوجهة التي يتخذها التطور في مظهره التكنولوجي.

5-6 تحديات تتعلق بالمناهج الدراسية : إن تصميم المناهج الدراسية تتطلب إحاطة شاملة بمستلزمات العصر، وذلك من خلال الوقوف على مختلف التجديدات الواردة في هذا المجال، ومن أهم ما استرعى انتباهنا في الفترة الأخيرة ذلك الاهتمام الكبير بالمقاربات المتحكمة في تصميم المناهج. فلقد تم تبني المقاربة بالكفاءات في دول المغرب العربي الجزائر وتونس والمغرب، وقد تم في الجزائر قطع أشواط كبيرة في تبني هذه المقاربة، إذ دخلنا في هذه السنة الدراسية 2006-2007 العام الرابع في تطبيق المناهج الدراسية المصممة على أساس هذه المقاربة في جميع المواد الدراسية في التعليم الابتدائي والمتوسط. والملاحظ في تعميم هذه المقاربة أنه تم تبنيها بسرعة كبيرة بحيث لم تتح فرص كثيرة لدراسة أسباب تبني هذه المقاربة في المجتمعات الغربية ومدى تشابه الأسباب بيننا وبينهم وبالتالي مدى إمكانية التنبؤ بنجاح تطبيق هذه المقاربة في المدى المتوسط والبعيد ولعل هذا التبني المشترك والمتسارع دليل على تأثير ظاهرة العولمة حتى في صميم العملية التربوية أي تصميم المناهج وما يترتب على ذلك من تغييرات في كافة العلائق التربوية بين أطراف الموقف التعليمي، فقد يكون المعلمون والمشرفون التربويون غير مؤهلين لتطبيق هذه التجديدات بالمستوى المطلوب وهو ما وقفنا عليه بأنفسنا أثناء مشاركتنا في أيام تكوينية تتعلق بهذا المجال. وحتى ننجح أمام هذا التحدي لا بد أن نقف موقف المتأمل البصير الذي لا يرفض كل جديد لمجرد أنه أجنبي، ولا يتقبله حتى يتأكد

من ملاءمته وخلوه من أي تأثير يمنس بالكيان الحضاري للأمة وفق شروط الاقتباس التي حددها علماء التربية المقارنة.

6-6 تحديات تتعلق بفهم العالم الغربي : أي أن العالم العربي يواجه تحد آخر يتعلق بفهم العالم الغربي الذي يتحكم في العولمة اليوم، وذلك من خلال البحث عن كل ما يتعلق بخصوصيات هذا العالم وما هي مواطن الاتفاق معه؟ وأين تكمن الفروق الجوهرية بيننا وبينه؟ وما هو المسار التاريخي الذي تطورت فيه حضارته، وما هي خصائص هذا المسار الذي تعبر عن كيانه الحضاري وتميزه عن بقية الحضارات؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة وما شابهها جدير بأن يضعنا على المسلك الصحيح في الاستفادة من خبراته التكنولوجية، بحيث تكون هذه الاستفادة تمهيدا لإقلاع حضاري يجعل أمتنا تتبوأ المكانة اللائقة بها وهو تحد آخر تفرضه العولمة.

6-7 تحديات تتعلق بالمكانة الحضارية : إن طموح كل مجتمع أن تكون له مكانة محترمة في واقع الصراع الحضاري الذي يتميز به عالمنا اليوم، وإن العولمة بكل ما تحمله من فرض لنموذج الأمم المسيطرة اليوم تفرض على عالمنا العربي أن يتساءل عن السبل الكفيلة بإخراجه من دائرة التأثير السلبي بهذه الظاهرة. وينبغي أن يؤدي الشعور بالانتماء الحضاري إلى وعي كبير بأسلوب الحياة الخاص بأمتنا بحيث تكون في موقع للنظام الذي أوجده الغرب للقيم ولكل مظاهر الحياة التي تدل على خصائص حضارية أكثر مما تدل على وسائل تشترك فيها البشرية لصناعة ازدهارها، وما لم تفهم الأمة العربية هذه الحقائق فإنها ستبقى في تبعية مستمرة وبالتالي لا تستطيع منظومتها التربوية أن تنجح في خريجها متمكنين من فهم التحديات التي تواجههم وبالتالي تبقى في حالة تخلف دائم.

7 - مكانة البعد التاريخي في إصلاح المنظومة التربوية

من خلال التعريف الذي قدمناه للبعد التاريخي، نستطيع القول بأن مكانة هذا البعد في إصلاح المنظومة التربوية في البلدان العربية وفي بلدنا الجزائر بقيت دون المستوى المطلوب، والسبب في ذلك يكمن في التناول الستاتيكي لهذا البعد، أي لم يتم التجديد في كيفية توظيفه في عملية الإصلاح بالمقارنة مع البعدين التنظيمي والبيداغوجي اللذين يتم تناولهما بطريقة ديناميكية تعكس التطورات الحاصلة فيهما.

إن أهمية البعد التاريخي في إصلاح المنظومة التربوية تتمثل بصفة رئيسية في بقائها عاجزة عن تحقيق الأهداف التنموية للمجتمع ما لم تتم إعادة النظر في كيفية تناوله والانتقال بالتالي من التناول الستاتيكي الذي يكتفي بذكره ضمن الأهداف العامة للمنظومة التربوية يتم تجسيدها من خلال مواد تتعلق بهذا البعد وهي مواد التربية الإسلامية واللغة العربية والتاريخ، إلى التناول الوظيفي الذي يجعل كل المناهج الدراسية متكيفة معه ومستجيبة لتحقيق المكانة الحضارية للأمة العربية والتي لا يمكن تجسيدها بالبعدين التنظيمي والبيداغوجي فقط، وهذا ما يتطلب إعادة النظر في صياغة الأهداف التربوية والمقاربات التي تبنى على أساسها المناهج، بحيث تكون متفاعلة بصفة إيجابية مع مكونات البعد التاريخي.

8 - البعد التاريخي وتحديات العولمة

إن العولمة بصفاتها ظاهرة مهيمنة على العلاقات الدولية في شتى المجالات تستدعي التعامل معها بأخذ الحذر من تأثيراتها السلبية، وفي نفس الوقت بالحرص على الاستفادة التفتح الذي فرضته على حضارات أخرى، وهنا يأتي دور البعد التاريخي كعامل رئيسي في عملية الجمع بين هذين العنصرين، مما يؤدي إلى تكوين مجتمع معاصر و متمسك بأصالته في نفس الوقت، إنه لا سبيل لتجنب الآثار السلبية للعولمة خاصة ما تعلق منها بالقيم والهوية إلا بالرجوع إلى التاريخ، إلا أن هذا الرجوع لا ينبغي أن يكون مركزا فقط على الخبرات المعبرة عن مكانة الأمة العربية في الماضي، بل ينبغي كذلك القيام بدراسة تحليلية تؤدي إلى تحديد كيفية تجسيده كعامل مؤثر وفعال في كل ما يتعلق بتنمية المجتمع مع التركيز الكبير على المنظومة التربوية بصفاتها وسيلة تخريج الشخصية التي يمكنها تحقيق المكانة الحضارية لأمتنا.

الخاتمة

لقد حاولنا في هذه الدراسة أن نبرز ذلك الصراع الموجود في أمتنا العربية حول الطريق الأمثل لإصلاح المنظومة التربوية، في عصر أصبحت العولمة صفة مميزة له، إذ أن كل المعطيات العالمية تدفع هذه الأمة للاستسلام للأمر الواقع، وبالتالي إلى إبقاء عملية الإصلاح خاضعة لاقتباسات من تجارب أجنبية، دون تحديد الشروط الكفيلة بعدم انتقال آثار سلبية لمنظومتنا عبر المقاربات والمحتويات المأخوذة من تلك التجارب، وإن الحل لهذا الإشكال يتمثل في ضرورة القيام بعملية الإصلاح بكافة أبعادها وهما البعدان التنظيمي والبيداغوجي لمواجهة المشاكل الآنية وبالتالي الاستفادة من خبرات أخرى والبعد التاريخي كعامل تحصين المجتمع ضد كل تسربات حضارية متعارضة مع شخصيتنا الوطنية، إذ أنه أصبح من المسلم به أنه لا تنمية اجتماعية ترقى دون مراعاة العوامل الثقافية لأي مجتمع.

المراجع باللغة العربية

- 1 - أبو الحسن الندوي : نحو التربية الإسلامية الحرة في الحكومات والبلاد الإسلامية، مؤسسة الرسالة، ط 5، بيروت، 1987.
- 2 - مالك بن نبي : شروط النهضة، دار الفكر، دمشق، ط 5، 1987.
- 3 - محمد منير مرسى : الاتجاهات المعاصرة في التربية المقارنة، عالم الكتب، القاهرة، 1993.
- 4 - التنوع الإنساني المبدع : تقرير اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية، منشورات اليونسكو، الطبعة العربية، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، 1995.
- 5 - محمد منير مرسى : الإصلاح والتجديد التربوي في العصر الحديث : عالم الكتب، القاهرة، 1996.
- 6 - محمد عابد الجابري : قضايا في الفكر المعاصر - العولمة - صراع الحضارات - العودة إلى الأخلاق - التسامح - الديمقراطية ونظام القيم - الفلسفة والمدينة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1997.
- 7 - أحمد إسماعيل حجي : التربية المقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
- 8 - ماجد عرسان الكيلاني : فلسفة التربية الإسلامية - دراسة مقارنة بين فلسفة التربية الإسلامية والفلسفات التربوية المعاصرة، مؤسسة الريان، بيروت، 1998.
- 9 - مفيدة محمد إبراهيم : أزمة التربية في الوطن العربي، دار مجدلاوي للنشر، ط 1، عمان، 1999.
- 10 - التعلم ذلك الكنز المكنون : تقرير قدمته إلى اليونسكو اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الواحد والعشرين، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، 1999.
- 11 - أحمد كنعان : التربية من أجل تعزيز الهوية الحضارية والانتماء القومي في ظل العولمة الجديدة في القرن الواحد والعشرين، في التربية والتعليم في الوطن العربي ومواجهة التحديات، ضمن بحوث الملتقى العربي المنظم على هامش الاجتماع السنوي الثالث لجمعية كليات ومعاهد التربية للجامعات العربية الجزء الأول، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2002.

- 12 - علي بن محمد : سلسلة من المقالات حول المنظومة التربوية، جريدة الشروق اليومي، العدد 36 بتاريخ 2001.02.13
- 13 - زويا ألكسيفنا مالكوفا: التعليم الجماهيري ونوعية التربية، في مستقبلات، اليونسكو، المجلة الفصلية للتربية، العدد 69، سنة 1989

المراجع باللغة الأجنبية

14 - Education comparée : Questions et tendances

15 - contemporaines, édité par W. D. HALLS. Etude préparée pour le Bureau International de l'Education. UNESCO 1990.

وثائق رسمية

- وزارة التربية الوطنية: تنظيم التربية والتكوين في الجزائر، الأمر رقم 76 - 35 المؤرخ في 16 أفريل 1976، المديرية الفرعية للتوثيق، 1995.
- المجلس الأعلى للتربية : المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي : مارس 1998.
- وزارة التربية الوطنية؛ مديرية التعليم الأساسي : مناهج السنة الثانية من التعليم الابتدائي، الجزائر، 2003 .